

وسائر الذمم . و - أن تبيع ونرهن وتسترهن وتستبدل وتمنح حقوق الارتفاق وغيرها من الحقوق التي للشركة ، بشرط ان لا تتنازل عن رقبة املاكها الا لمؤسسة عربية . تدل هذه الغايات ، كما وردت في النص الاصلي لعقد التأسيس ان صندوق الامة العربي لم يكن مؤسسة جباية بالمعنى المباشر لمفهوم الجباية ، اي مؤسسة تجبي الاموال عبر اجهزتها وتجمعها في صندوق من اجل الاعتراف منه لاغراض العمل الوطني ، وانما كان مؤسسة ذات أهداف وفعاليات محددة بشراء وتأجير واستثمار الاراضي وكافة ما يتعلق بها من فعاليات مالية وعقارية . وسوف تتوضح كيفية التمويل حين نستعرض نظام الصندوق بعد قليل . ونجد الملاحظة بل تجب بان الغايات المذكورة انما كانت تصب في صلب اغراض العمل الوطني في تلك الفترة ، التي كانت تتميز بمحاولات الاجهزة الصهيونية في شراء الاراضي واستملاكها وحصص ملكيتها باليهود ، ولا شك ان الهدف الاساسي غير المعلن وراء انشاء شركة صندوق الامة العربي المحدودة كان الوقوف في رجة فعالية الصندوق القومي اليهودي الذي كانت مهمته الاساسية ، كذراع رئيسي للمؤتمر الصهيوني في فلسطين ، هي جمع الاموال من اجل امتلاك الاراضي في فلسطين .

٣ - نظام شركة صندوق الامة العربي المحدودة : يتألف نظام الشركة من ٣٦ مادة مفسمة على خمسة ابواب : المقدمة ، مركز الشركة ومدتها ، الاعضاء ، ادارة الشركة والجمعية العمومية . تنص المادة الاولى (المقدمة) على ان الشركة مؤلفة من خمسين عضوا على الاكثر . ويجوز لمجلس الادارة زيادة هذا العدد . المادتان ٢ و ٣ : مركز الشركة القدس . ويحق لمجلس الادارة انشاء فروع وتغيير مركز الشركة . مدة الشركة ٩٩ سنة . ويحق للجمعية العمومية اطالة هذه المدة او تقصيرها . المادتان ٤ و ٥ (الاعضاء) : يعتبر عضوا في الشركة - المؤسسون والاشخاص الذين يقترضون الشركة مائة جنيه على الاقل والاشخاص الذين يشارون على نادية اكتتاباتهم مدة سنتين على الاقل والاشخاص الذين يدفون للشركة اعانات لا تقل عن عشرة جنيهات سنويا . اما صلاحيات الاعضاء فهي شخصية وليس لهم اي حق بأموال الشركة المنقولة وغير المنقولة .

ينضح من هذه المواد ان تمويل الشركة انما كان يقوم على ثلاث ركائز : القروض والاكتتاب والاعانات . لم يكن معتادا على الجباية الشعبية الواسعة او التمويل من حكومات او مؤسسات . كما هو الحال بالنسبة لاجهزة الجباية التي تعتمد على اوعية عريضة واسعة ، تجبي منها الاموال وتقوم بصرفها على اغراض مختلفة .

تنظم المواد ٦ الى ٢٢ أعمال ادارة الشركة وفعالية مجلسها ولجنتها الادارية ، ويمكن تلخيص صلاحيات المجلس بالنقاط التالية التي نصت عليها المادة ١٧ : تعيين الموظفين والمستخدمين واقالتهم وتحديد أعمالهم وقيمة الضمانات الواجب أخذها منهم . تنظيم ميزانية للشركة سنوية تحتوي على الواردات الخمنة ورواتب الموظفين واجور المستخدمين وسائر النفقات . الاستئجار والتأجير لمدة قصيرة او طويلة سواء بمقابل او بدون مقابل . اقتراض نقود برهن عيني او غيره من التأمينات . السماح بسحب وتحصيل وبيع الاموال المنقولة والاوراق المالية التي هي ملك الشركة . السماح باقامة كل دعوى والدفاع عن مصلحة الشركة امام القضاء سواء كانت الشركة مدعية او مدعى عليها . التعاقد عن الشركة والمصالحات وقبول التحكيم والتنازل عن كل حجز متوقع تحت يد الغير بعد تأمين حقوق الشركة . قبول الرهنات وشطبها وابطال المعارضات والتنازل عن حقوق الامتياز بعد تأمين حقوق الشركة . تقرير كيفية استعمال اموال الشركة بما في ذلك مالها الاحتياطي . تحديد مقادير القروض وفوائدها وفوائد الودائع وتعيين مقادير العمولات والاجور على اختلاف انواعها وتعيين انواع التأمينات الواجب أخذها مقابل القروض ومقاديرها . تصديق الحساب الختامي . تنظيم تعاليم الشركة .